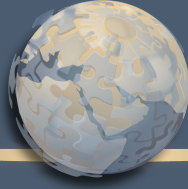


Strategy
W A T C H



المركز
الإستراتيجي

عودة النظام للجنوب تنذر بمزيد من عدم الاستقرار



ترجمات

الجمعة 6 يوليو 2018

ترجمات



عودة النظام للجنوب تنذر بمزيد من عدم الاستقرار

نشر موقع المجلس الأطلنطي دراسة بعنوان (Enduring Instability Looms in Syria's Southwest) تناولت التطورات الأخيرة جنوب غربي سوريا، حيث تشن قوات النظام والميليشيات الحليفة له حملة عسكرية شرسة بمساندة جوية ولوجستية روسية.

ورأت الدراسة أن انتهاك اتفاقية "خفض التصعيد" - التي استمرت لنحو عام - سترتب عليها تفشي حالة من انعدام الاستقرار جراء سياسة النظام الطائفية، واعتماده على الميلشيات الشيعية، وضعف قيادته المركزية نتيجة تعدد الولاءات، ورفض القوى المجتمعية في منطقة حوران درعا لهذه القوى، فضلاً عن الموقف الإسرائيلي الرافض لأي وجود إيراني على الحدود مع الجولان المحتل، حيث يزداد تعقيد الوضع نتيجة العمليات العسكرية، والغارات الجوية، والاشتباكات العنيفة، وفرار مئات آلاف المدنيين الذين يُتوقع أن تزداد أعدادهم في الأيام المقبلة.

ويبدو من الواضح أن الأطراف التي انخرطت سابقاً في اتفاقية خفض التصعيد، موافقة ضمناً على توغل قوات النظام جنوب غربي البلاد وتمكينه من بسط سيطرته عليها، وذلك على الرغم من التحذيرات اللفظية التي أطلقتها الولايات المتحدة، وتوعدها بالانتقام دون أن تحرك ساكناً على أرض الواقع، الأمر الذي شجع النظام على تصعيد حملته العسكرية والسعي لفرض اتفاقيات "مصالحة" على الفصائل التي تخلى عنها حلفاؤها بالكامل.

ويبدو أن سيطرة النظام على الجنوب السوري باتت مسألة وقت في ظل تخاذل المجتمع الدولي، وعدم توفر الإمداد للمعارضة، خاصة وأن إسرائيل تبدو مقتنعة بالضمانات الروسية فيما يتعلق بمنع الميلشيات التابعة لإيران من الانتشار في تلك المنطقة. وعلى الرغم مما يبدو من توافق إقليمي-دولي على تمكين قوات النظام من السيطرة على الجنوب السوري إلا أن ذلك لن يسهم في تحقيق الاستقرار على المدى المتوسط أو البعيد.



فهم إستراتيجية الأسد

بات من الواضح أن نظام الأسد ينوي إعادة السيطرة على كامل الأراضي التي فقدتها خلال فترة الصراع، وأنه قد استفاد من اتفاقيات "خفض التعصيد" لتحديد الفصائل ومنعها من شن أي عمل عسكري يعرقل حملاته العسكرية في الغوطة وحمص الشرقية، وقد أتاح له ذلك تأمين سيطرته على العاصمة ومحيطها، ومكنه من حشد القوات اللازمة لشن حملته العسكرية في أجزاء واسعة من المحافظات الجنوبية التي بقيت تحت سيطرة المعارضة منذ عام 2013.

ويمزج النظام في سعيه لاستعادة المناطق بين استخدام القوة الوحشية، والسعي إلى تقسيم المعارضة وتشتيتها، وفرض اتفاقيات "مصالحة" / استسلام على المجتمعات المحلية من جهة ثالثة.

في هذه الأثناء؛ تركز روسيا قصفها على شرقي محافظة درعا، لتمكين النظام من إحراز تقدم ملموس في الحملة التي بدأها في ٢١ يونيو الماضي، وذلك في ظل تراجع العديد من الفصائل التي نفذت عمليات انسحاب تكتيكية بهدف إعادة تجميع قواتها، واستخدام ما تبقى لديها من أسلحة عقب وقف الولايات المتحدة برنامج التدريب والتسليح الذي اضطلعت بها وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية في يوليو 2017.

ونتج عن ذلك الانسحاب التكتيكي لقوى المعارضة؛ إبرام النظام اتفاقيات مصالحة مع الأهالي في عدد من بلدات الريف الشرقي لمحافظة درعا، في حين لا تزال قرى وبلدات الريف الغربي رافضة لاتفاقيات المصالحة أو الاستسلام.



وعلى الرغم من أن النظام قد أحرز بالفعل تقدماً كبيراً في حملته؛ إلا أن هنالك العديد من عناصر عدم الاستقرار الكامنة خلف التوافق الدولي الهش حول التغاضي عن العمليات الجارية، وعلى رأسها الهيمنة الإيرانية في الجنوب السوري في حال حقق النظام هدفه في إعادة بسط سيطرته على المنطقة.

ويبدو أن موسكو لا تزال غير قادرة على طمأنة مخاوف عمان وتل أبيب من الدور المتنامي لإيران و”حزب الله“ والميليشيات الحليفة الأخرى، حيث يسود الشعور بأن مشاركة هذه الميليشيات تمثل جزءاً من اتفاقية غير معلنة بين موسكو ودمشق وطهران حول تقاسم النفوذ جنوب غرب البلاد.

وعلى الرغم من حرص الأسد وبوتين على عدم استفزاز إسرائيل والحرص على عدم انخراطها في العمليات الجارية؛ إلا إنهما يدركان وجود قيود تمنع تل أبيب من التدخل بصورة فاعلة، مما اضطرها للموافقة على عودة قوات النظام للجنوب رغم ما يشكله ذلك من خطورة على أمنها، كما يدرك الإسرائيليون أن الإدارة الأمريكية لا ترغب في الزج بقواتها أو ضخ المزيد من المال لدعم جماعات المعارضة الجنوبية، ويبدو أن واشنطن قد أحالت الملف برمته إلى موسكو.





تعريض الاستقرار للخطر

ورأت الدراسة أنه على الرغم من استفادة نظام الأسد من اتفاقيات "خفض التصعيد"، لتجميد الجنوب السوري ريثما تُتم قواته عملياتها في الغوطة وفي مناطق أخرى من البلاد، إلا أن ذلك قد حقق منافع للمعارضة في الوقت نفسه؛ حيث أسهمت تلك الاتفاقيات في تحقيق استقرار نسبي، وفي خفض وتيرة العنف.

ولا شك في أن انهيار الاتفاقية سيقضي على هذه الحالة، وسيسهم في تنامي المد الإيراني، وتساعد الصراع الإقليمي، وقد يفضي إلى توسيع دائرة القتال، فقد كانت تل أبيب قانعة بالتزام مختلف الأطراف ببنود الاتفاقية، ولم تكن ترغب في وقوع مواجهة مع إيران في تلك البقعة الإستراتيجية، إلا أن عودة الأسد إلى المنطقة، وهيمنة حلفائه الإيرانيين ستدفع بتل أبيب للتدخل دون شك.

ومع استمرار تدفق الميلشيات الإيرانية لدعم عمليات النظام؛ يبدو أن موسكو لم تعد قادرة (أو لا تبدو راغبة) في كبح جماح إيران ومنعها من توسيع نفوذها في المنطقة، فعلى الرغم من أن إيران ترغب في تمكين الأسد من بسط سيطرته في الجنوب، إلا إنه من غير الواقعي افتراض أنها ستسحب قواتها دون مقابل، خاصة وأنها قد استثمرت في تشكيل وكلاء محليين لها في المنطقة، ومن المتوقع أن تستخدمهم في غضون الأسابيع المقبلة ضد إسرائيل في حال استأنفت تل أبيب عمليات القصف الجوي ضد المواقع العسكرية الإيرانية في سوريا.

2011، ولها مكانة رمزية كبيرة، وتتميز بإنشاء مجالس محلية متقدمة في إدارة شؤونها بصورة ديمقراطية في مختلف مدن وبلدات المحافظة، وينبغي توقع مقاومة محلية لدى عودة قوات النظام إلى تلك المناطق.

ورجحت الدراسة أن ينجح النظام في استعادة جنوب غرب سوريا، وأن يتمكن من القضاء على فصائل المعارضة، وأن يسيطر على الحدود مع الأردن وإسرائيل ويعيد فتح معبر نصيب؛ إلا أنه لن يتمكن من تحقيق الاستقرار في ظل التعقيدات القائمة، والحالة المزرية لقواته واعتمادها المفرط على الحضور الإيراني الآخذ في التزايد، مما يجعل من النظام غير قادر على ضمان الاستقرار سواء على المدى الطويل أو حتى القصير.



وتفيد التقارير أن إيران تعمل على دمج الميليشيات التابعة لها في التشكيلات العسكرية السورية، وتدفع بالمئات من عناصرها للتخفي كقوات محلية ضمن جيش النظام، وتعمل على تضليل الرأي العام من خلال إظهار لقطات في وسائل التواصل الاجتماعي تُظهر هذه القوات وهي تنفذ عمليات انسحاب وهمية.

وأكدت الدراسة أن قوات الأسد لا تمتلك القدرة على شن عمليات منفردة، ولا تستطيع بسط سيطرتها بشكل كلي على المحافظات الجنوبية دون دعم بشري ضخم من الميليشيات التابعة لإيران.

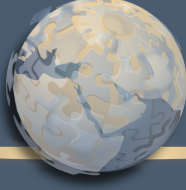
ومع استمرار العمليات العسكرية يبدو من الواضح أن الأسد يخسر المزيد من سيطرته ونفوذه في صفوف قواته، حيث تنعدم القيادة المركزية في قواته المسلحة، ويقتسم النفوذ مجموعات غير منسجمة من قوى فوضوية حديثة التشكيل ذات ولاءات متباينة وانتماءات جغرافية متعددة، في حين لا تصب مصلحة النظام في بسط سيطرته على مناطق ترفض حواضنها السنية تنامي النفوذ الشيعي أو العلوي فيها.

وستؤدي تلك السياسة المتعجلة إلى إذكاء نيران المقاومة، وميل القوى السنية إلى الجماعات المتشددة، وتسهيل مهمة تجنيد المزيد من العناصر المحلية في صفوف جماعات التطرف، خاصة في حوض اليرموك الذي يخضع لسيطرة "جيش خالد بن الوليد" المبايع لتنظيم القاعدة، وينتمي معظم عناصره لأبناء المنطقة وعشائرها.

وقد بادر هذا الفصيل بالفعل إلى إصدار بيان يصف فيه فصائل المعارضة بـ"المرتدين"، وينصحهم بالانضمام له ومبايعته على قتال العلويين.

وبالإضافة إلى هيمنة العنصر العشائري في درعا؛ فإن محافظة حوران قد اشتهرت بأنها مهد الثورة التي اندلعت من مناطقها بواكير الاحتجاجات عام

Strategy
W A T C H



المرصد
الإستراتيجي

ترجمات

توفير خدمات الترجمة ونشر التقارير والأبحاث ذات الأهمية السياسية والعسكرية في الشأنين السوري والخليجي.

الجمعة 6 يوليو 2018

المرصد الإستراتيجي

بيت خبرة رائد في تقديم الخدمات المتخصصة للعاملين في المجالات السياسية والأمنية بالمنطقة العربية.

يعمل على تعزيز المفاهيم الاحترافية لدى الجيل الجديد من العاملين في الشؤون السياسية والأمنية في العالم العربي، ورفد صناع القرار بمعلومات نوعية بجودة عالية ومهنية تستند إلى الموضوعية والحياد والاستقلالية، بعيداً عن مؤثرات الأيديولوجيا الطارئة ومعارك الاستقطاب الإقليمي.

www.strategy-watch.com